

المسجد الأقصى في صفقة القرن الإسرائيلية الأميركية

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

رغم أهمية التركيز على استهداف صفقة القرن الإسرائيلية الأميركية لمدينة القدس وهويتها العربية الإسلامية، كما هو الحال بالنسبة إلى قضية فلسطين هويةً وحقوقاً ووجوداً بما يستبدل الحقيقة الفلسطينية بالأسطورة التوراتية، فإن من الأهمية بمكان في ظل تسارع خطوات تنفيذ صفقة القرن واقتربها من قلب المدينة المقدسة، وهو الحرم القدسي الشريف، إعلان الصوت المحذر من خطورة تبعات ما يستهدف الحرم والمسجد الأقصى المبارك، وهو ما يتطلب العودة إلى وضع هذا الاستهداف المباشر للأقصى في إطار الصفقة الديني وبنودها التفصيلية ذات الصلة.

أن تعلن بنود الصفقة على امتداد صفحاتها، وتتبنى، مفهوم وجود إطارين للصراع والقضية بوضوح شديد ونص صريح، حيث نقرأ أن "المسألة معقدة بوجود تشابك بين صراعين منفصلين" فإنها تبرز ذلك الانفصال بين الصراعين، كما ترى، من خلال تحديد أن أحدهما هو نزاع على الأرض

والأمن والللاجئين بين إسرائيل والفلستينيين، فيما الآخر نزاع ديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي حول السيطرة على بعض الأماكن..

وهكذا فإن للصراع أساساً دينياً وإن تسوية هذا الصراع الديني مع الدول العربية والإسلامية لها مسارها المستقل، وإن تسويته ستساعد في تسوية الصراع الأول بين إسرائيل والفلستينيين وليس العكس، كما هو مضمون مبادرة السلام العربية، لهذا تضمنت بنود الصفة نصاً اشتراطياً يقول إنه إذا ما تم التطبيع، وليس فقط تسوية الصراع، وإنما التطبيع بين الدول العربية والإسلامية وإسرائيل، فإن ذلك سيساهم في تحقيق حل عادل للصراع بين الفلستينيين وإسرائيل.

هذا الحل الذي يوجب على القيادة الفلستينية أولاً أن تعترف مسبقاً بيهودية الدولة - إسرائيل - من جملة اشتراطات أخرى نصت عليها الصفة بالمعنى الذي يقيم الرابط بين تحقيق طموحات الفلستينيين لحكم أنفسهم وتقرير مستقبلهم (وليس مصيرهم)، وطموح إسرائيل لكي تكون الوطن القومي لليهود.

وتمضي بنود الصفة قدماً في تقرير هذا الرابط، واشتراطات الاعتراف بيهودية الدولة، ليشمل الدول العربية والإسلامية، من خلال نص الصفة، تحت بند الاعتراف المتبادل بين الدول بقولها: إن هذا الاعتراف المتبادل سيوفر اتفاقاً آمناً لكل الأطراف، أي بدون حصول الاعتراف لن يتوافر الأمن للاتفاق، وهذا اشتراط جديد.

وفي سياق الإطار الديني تضع الصفة في جزء معتبر من بنودها "القدس والمقدسات" إلى جانب أن القدس الموحدة عاصمة إسرائيل. فهي تنص على أن دولة إسرائيل كانت راعياً جيداً للأماكن المقدسة كما لم يفعل غيرها، في محاولة لطمس وإخفاء حقائق ما تتعرض له المقدسات المسيحية والإسلامية، ولا سيما في القدس الشريف، من حرق وحصار وتدنيس ومجازر ما زالت

مستمرة، وإن كان هذا النص شهادة أمريكية لجودة الرعاية الإسرائيلية المزعومة للأماكن المقدسة بما ينكر الانتهاكات الجسيمة للقانون وقرارات الشرعية الدولية فإن مجرد الموافقة على الصفقة يعني اعتماد ما تضمنته من شهادة زائفة لحسن الرعاية المزيفة للأماكن المقدسة من الدول والأديان في العالم.

حيث يمضي النص في هذا الاتجاه ليؤكد مجدداً في بند القدس أن إسرائيل قد حافظت على الأماكن المقدسة على عكس القوى الأخرى التي دمرتها، مؤكداً على حق الوصول إلى هذه الأماكن المقدسة في القدس، المدينة التي تراها الصفقة، أنها كانت عبر التاريخ مسار الحروب والفتوحات - لاحظ مصطلح الفتوحات- وأن القدس موحدة وغير مقسمة وعاصمة دولة إسرائيل، العاصمة التاريخية للشعب اليهودي منذ ثلاثة آلاف عام، يجب جعلها سهلة الوصول للجميع، ويقصد الأديان الثلاثة.

وذلك من خلال التنويه المباشر بفهم الصفقة للأديان السماوية اليهودية والمسيحية والإسلامية، فهي أي الصفقة مستمدة في البعد اليهودي والمسيحي من روايات العهد القديم وأساطير الأنجليكية المسيحية اليهودية التي ترى أن الإسلام تقتصر علاقته مع القدس على أن محمد (ص) وصل إلى جبل الهيكل "الحرم الشريف" ثم صعد إلى السماء..

وبالمناسبة فإن مصطلح جبل الهيكل بات ملازماً في بنود الصفقة للحرم القدسي الشريف، والأخطر من كل ذلك ما تضمنه النص بشأن الحرم ذاته، فبعد إشارته إلى ضرورة استمرار الوضع الراهن، أفصح عن رؤية للوضع الراهن، تختلف عن حقيقة الوضع الراهن، بالمفهوم القانوني والتاريخي للحرم القدسي المؤكد للحقيقة التاريخية، وبمقتضى قرارات الشرعية الدولية، أي وضع أن الأقصى ملك للمسلمين، وحق الصلاة فيه حصري لهم دون سواهم، ولم تكن يوماً، أي أطماع أو نوايا مسيحية للصلاة فيه، بل هي المخططات الإسرائيلية الرسمية المعلنة والمنهجة، لتغيير هذا الوضع القائم والعمل على

تقسيم الحرم، تشير ذلك حين ينتقل النص مباشرة ليقول: "الناس من جميع الأديان يجب أن يسمح لهم بالصلاة في جبل الهيكل - الحرم القدسي الشريف بطريقة تحترم ديانتهم مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلوات والأعياد"، هكذا تصبح الصفقة مرجعية الصلاة في الأقصى الواقع تحت السيادة الإسرائيلية، باعتباره جبل الهيكل هنا، ذروة التقاطع بين الصفقة وقانون القومية في ما تعلق بالحرم تقسيماً وتهديداً وتهيئةً لهدم الأقصى وإقامة المعبد القاسم المشترك الأعظم بين اليهودية والمسيحية الصهيونية.

هنا جوهر الخطر الكامن في الصفقة والذي لم يسبق لأي مشروع سياسي أو مشروع تسوية أن تضمّنه بمثل هذا التحدي غير المسبوق الذي يمس جوهر العقيدة، من خلال تقنين تقسيم الحرم القدسي وتدنيسه والمس بحرمته، وشتان بين زيارة الحرم والصلاة فيه.

وهكذا فإن حكومة الاحتلال تحقّق بالصفقة، في ما يتعلق بالمسجد الأقصى، الهدف الذي حاولت تحقيقه منذ اليوم الأول لاحتلال القدس حين اندفع الجيش الإسرائيلي بقيادة موشي ديان إلى قلب المدينة وصولاً إلى الحرم القدسي وقام برفع العلم الإسرائيلي على المسجد قبل أن يتدارك ديان خطورة الموضوع ويطلب إنزاله، لكن دون انقطاع المحاولات والمخططات لاستهداف الأقصى المبارك...

بدءاً من العمل على تغيير معالم وأسس الوضع القائم منذ قرون، والذي التزمت سلطات الاحتلال احترامه نظرياً، وعملت على الإطاحة به عملياً وواقعياً بصورة تدريجية، من تحت الأرض ومن فوق الأرض، وعلى مدى أكثر من خمسة عقود. رغم الدفاع البطولي للشعب الفلسطيني عن أقصاه بكل ما أوتي من قوة وطاقته متصدياً لمحاولات إحراق المسجد ومضحياً بعشرات الشهداء في سبيله في أكثر من موقعة ومجزرة وصولاً إلى هبة النفق تحت الأقصى، وانتفاضة الأقصى عام 2000 التي تلت اقتحام شارون لحرمته، إلى أن تمكنت سلطة الاحتلال من السيطرة على باب المغاربة، وفتحت

إمكانية الدخول إلى الحرم لغير المسلمين، رغماً عن إدارة الأوقاف صاحبة الشأن والولاية في كل ما تعلق بإدارة الحرم، وذلك على سبيل الزيارة، حتى أفضى الأمر إلى بدء تسرب المستوطنين والمتدينين اليهود بأعداد متزايدة، تحولت إلى اقتحامات بالعشرات ثم المئات، وهي الاقتحامات المنظمة تحت حماية الجيش والشرطة الإسرائيلية، وتمكينهم من ممارسة بعض الطقوس والصلوات التلمودية.

وعبر سنوات الصدام والمواجهة التي خاضها الفلسطينيون دفاعاً عن الأقصى وبتدخل مباشر من الإدارة الأمريكية في عهد أوباما، وإثر جهود أردنية حثيثة لحماية الأقصى، من موقع الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية أثمرت الجهود الأردنية وتم إرغام سلطات الاحتلال على الاعتراف بإدارة الأوقاف الأردنية للحرم، وتم إقرار سلطة الاحتلال بعدم تقسيمه وإقرار المبدأ الأهم، وهو أن الحرم للمسلمين فحسب، وليس لغير المسلمين الصلاة فيه وإن سمح لهم بالزيارة، والزيارة فحسب.

وهو الإقرار الرسمي من سلطة الاحتلال في الرابع والعشرين من تشرين الأول 2015 الموثق في بيان رسمي للخارجية الإسرائيلية، لتأتي صفقة القرن لتضع حداً لهذا الإقرار بإباحتها الصلاة لغير المسلمين بالأقصى، وضمن ترتيب يمهد لتقسيم الحرم.

والمسألة هنا على أهميتها وخطورتها، ليست توقعاً أو اجتهاداً، بقدر ما هي نص صريح في الصفقة.

فهل يكون الحرم القدسي الشريف كما يرونه جبل الهيكل خطوة على طريق مسجد بلال الذي أصبح برأيهم قبة راحيل أو تقاسماً على طريق الحرم الإبراهيمي الشريف.

ألا قد بلغت... اللهم فاشهد